

«الخارجية السورية»: بعض الدول ساعدت في الاعتداء الإرهابي على حلب بالغازات السامة

وبلاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، عبر اتخاذ إجراءات فورية رادعة وعقابية بحق تلك الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب».

وأشارت الخارجية إلى تورط عناصر منظمة «الخوذ البيض» في الهجوم على حلب، وقالت: «إرهابيو «الخوذ البيض» متورطون أيضا في هذا العمل الإرهابي، حيث تم إطلاق القذائف من المناطق التي ينشطون فيها وتحديدا من المنطقة الجنوبية الشرقية لقربة البريكيات في ريف حلب».

وتعرضت أحياء الخالدية وشارع النيل وجمعية الزهراء في حلب لهجوم بقذائف صاروخية احتوت على غازات سامة أطلقتها الجماعات الإرهابية المسلحة.

ووفقا للإحصائيات السورية، فقد أصيب 107 مدنيين على الأقل بحالات اختناق تراوحت بين الخفيفة والمتوسطة.

الجرائم الإرهابية وبلاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ومنعها من الاستمرار والتمادي في دعم الإرهاب والعبث بالأمن والسلم الدوليين والزمها بالتنفيذ التام لاحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

وقالت الخارجية السورية: «هذا العمل الإرهابي يأتي نتيجة لقيام بعض الدول بتسهيل وصول المواد الكيميائية إلى المجموعات الإرهابية المسلحة لاستخدامها ضد الشعب السوري واتهام الحكومة السورية بذلك عبر مسرحيات وتمثيلية تم إعداد سيناريواتها مسبقا في غرف سودة لمخابرات بعض الدول الراحبة للإرهاب».

وطالبت الحكومة السورية مجلس الأمن «بالإدانة القوية والشديدة لهذه الجرائم الإرهابية



• محاولة إسعاف المصابين

السورية تطالب مجلس الأمن بالإدانة القوية والشديدة لهذه

المغتربين رسائلها بالقول: إن حكومة الجمهورية العربية

لقربة البريكيات في ريف حلب. وختمت وزارة الخارجية

الكلور ما أدى إلى إصابة 107 من المدنيين بحالات اختناق وتسمم شديدة الخطورة معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ فضلا عن الأضرار التي لحقتها بالممتلكات العامة والخاصة في المناطق المستهدفة.

وأضافت وزارة الخارجية والمغتربين: إن هذا العمل الإرهابي يأتي نتيجة لقيام بعض الدول بتسهيل وصول المواد الكيميائية إلى المجموعات الإرهابية المسلحة بغية استخدامها ضد الشعب السوري

واتهام الحكومة السورية بذلك عبر مسرحيات وتمثيلية تم إعداد سيناريواتها مسبقا في الغرف السودة لمخابرات بعض الدول الراحبة للإرهاب وتنفيذ من قبل إرهابيي «الخوذ البيضاء» المتورطين أيضا في هذا العمل الإرهابي حيث تم إطلاق القذائف من مناطق ينشطون فيها وتحديدا من المنطقة الجنوبية الشرقية

أكدت وزارة الخارجية والمغتربين السورية أن اعتداء التنظيمات الإرهابية على الأحياء السكنية في مدينة حلب جاء نتيجة تسهيل بعض الدول وصول المواد الكيميائية للإرهابيين مطالبة باتخاذ إجراءات رادعة وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة

وجاء في رسائل وجهتها الوزارة إلى أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والمدير العام لمنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية تلقت سانا نسخة منها اليوم: قامت المجموعات الإرهابية المسلحة بتاريخ 24 نوفمبر الحالي 2018 بالاعتداء بالغازات السامة على الأحياء السكنية الأمانة في مدينة حلب حيث استهدفت أحياء الخالدية والحمدانية والشهباء وشارع النيل وجمعية الزهراء بمدينة حلب بعشرات قذائف الهاون المحنونة بمادة

مطالبة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإرسال بعثة تقصي حقائق



• رئيس لجنة الدفاع في الدوما الروسي

العين عما حصل مشيرا إلى أن لدى هذه المنظمة الفرصة الآن على إثبات فائدتها التحكيمية.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في وقت سابق أن الأعراس التي ظهرت على المصابين بحالات اختناق نتيجة اعتداء التنظيمات الإرهابية على الأحياء السكنية في حلب تؤكد أنها كانت محنونة بغاز الكلور.

وشدد البرلمان الروسي على أنه «يجب القضاء على جميع الإرهابيين بغض النظر عن وجودهم داخل مناطق خفض التوتر أو خارجها» مؤكدا وجوب إنزال العقاب اللازم بجميع الإرهابيين دون استثناء.

حتى الآن» مضيفا «قلنا لهم منذ سنتين لا تتاجروا بجبهة النصرة ويتوجب فصل الإرهابيين عن المعارضة المعتدلة

ولكننا لا نزال نرى أن السكان المدنيين يقتلون بينما يواصل الإرهابيون جرائمهم». وأشار سلوتسكي إلى وجوب طرح مسألة صمت الغرب على جرائم التنظيمات الإرهابية كالتصرة للنقاش أمام الأسرة الدولية متسائلا عما إذا كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستتحقق بالفعل اليوم وتحدد المذنبين باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وكيفية وصول هذه الأسلحة إلى الإرهابيين أم انها ستصرف وفق سياسة ازدواجية المعايير وتفضل إغماض

لهذا الإفلات من العقاب ولكنه لا يفعل ذلك رغم طلباتنا الشرعية».

بدوره أكد رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما الروسي ليونيد سلوتسكي أن الغرب يتحمل مسؤولية إبقاء بؤر إرهابية في سورية داعيا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى البرهان على فائدة وظيفتها التحكيمية بإبداء موقف فوري على استهداف الإرهابيين بالكلور أحياء سكنية بمدينة حلب أمس.

وقال سلوتسكي في تصريح أمس: إن «مغازلة الغرب للتنظيمات الإرهابية من شاكلة تنظيم جبهة النصرة تؤدي إلى عدم إخماد بؤرة الإرهاب في سورية

وأشار البرلمان الروسي إلى أن غياب رد فعل من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على هذا الهجوم يمثل «مسرحية هزلية واضحة للعيان تدل على انحياز المنظمات الدولية التي لا تنفذ واجباتها الرسمية بل تعمل وفق التوجهات السياسية وهذا ما لا يتوجب عليها القيام به» مؤكدا أن عدم إيقاع العقوبة بالمذنبين يزيد من الأعمال المخالفة للقانون.

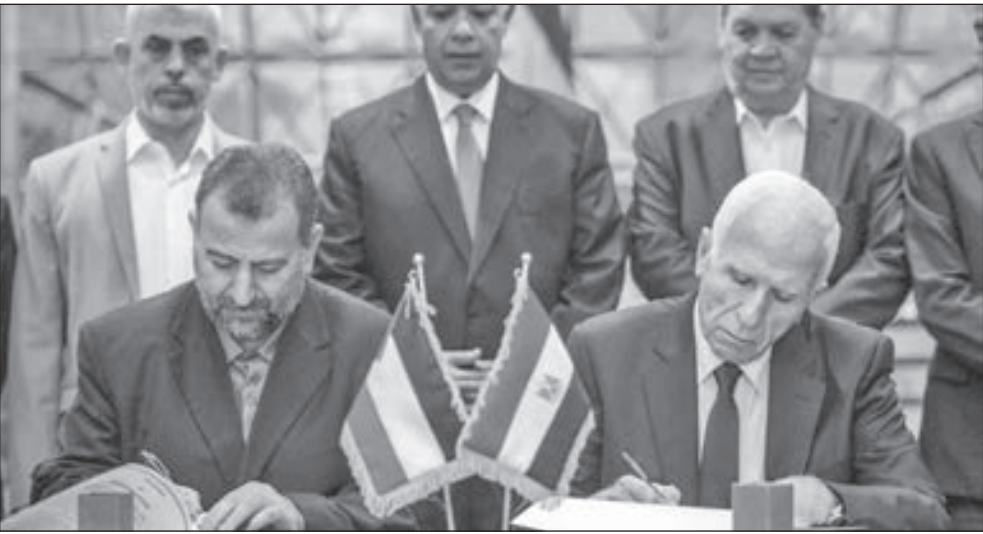
واعتبر شامانوف أن الإرهابيين «لا يكتفون باستخدام الأسلحة المحرمة بل إنهم يلجؤون الآن إلى زيادة كمية الوسائل المستخدمة وبالتالي يجب على مجلس الأمن الدولي أن يعطي تقييما

قال رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما الروسي الجنرال فلاديمير شامانوف: إن قصف الإرهابيين مدينة حلب بقذائف تحتوي على سادة الكلور «يجب أن يصبح محط اهتمام المنظمات الدولية وبالدرجة الأولى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وأضاف شامانوف في تصريح أمس الأحد «يتوجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تبدي رد فعل مباشر على هذه الأحداث في حلب والا تتشغل في إخراج مسرحيات استعراضية لأصحاب الخوذ البيضاء... وينبغي لها أن تتوجه فوراً إلى مكان هذه الأحداث ولكنها على ما يبدو لا تفعل ذلك».

فلسطين: فتح وحماس... مشروع ورقة

تنفيذية جديدة للمصالحة الداخلية



• المصالحة بين فتح وحماس ... طريق طويل من المفاوضات

موضحة أنه لم يكن لدى قيادة «حماس» بالأساس اعتراضات على كثير من المطالب المتعلقة بتعيين الحكومة، والتي تعد أساس الاتفاق.

وقالت: «تمت مراجعة بعض المواعيد الخاصة بخطوات تنفيذية فيما يتعلق بعملية التمكين، مع الاتفاق على إرجاء مجموعة من الملفات، بعد إقناع الجانب المصري للمسؤولين في السلطة بأن القاهرة هي الضامن لحسمها في مرحلة لاحقة».

ولفتت المصادر إلى أنه «ستتم مع حركة فتح مناقشة مسألة تقديم بادرة حسن نية على صعيد التصريحات الإعلامية، وفيما يتعلق بمسألة العقوبات التي تفرضها السلطة على القطاع»، موضحة، في الوقت ذاته، أن «السلطة ترفض حتى اللحظة الرهانة، المنحة الحظرية الموجهة لموظفي القطاع لدفع رواتبهم، معتبرة أن ذلك يخل يدها في فرض إرادتها للحفاظ على وحدة التراب الوطني، وعدم تحويل غزة إلى دولة».

وأشارت المصادر إلى أن «القاهرة تستعجى إلى تقديم التظلمات اللازمة لقيادة السلطة بشأن تلك المنحة وكونها مؤقتة للمساهمة في التوصل لحل سريع للانقسام، والتخفيف من الأوضاع الإنسانية الصعبة لسكان القطاع».

العامّة ووزارة الخارجية المصرية.

ومن المقرر أن يضم الوفد كلاً من رئيس اللجنة المركزية في الحركة، عزام أحمد، ورئيس الاستخبارات الفلسطينية، ماجد فرج، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، حسين الشيخ.

وفي هذا الصدد، قالت مصادر مصرية مطلعة على ملف المفاوضات الجاريّة، إنه من المقرر أن تستقبل القاهرة، خلال الأسبوع الحالي، وفوداً لعدد من الفصائل الفلسطينية، من بينها حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، في إطار مشاورات التهدئة مع الاحتلال.

والمصالحة الداخلية، التي أكدت المصادر أنها «تتم بلحظة إيجابية بات معها توقيع وثيقتها أقرب من أي فرصة مضت».

وكان نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، صالح العاروري، قاد وفداً توجه للقاهرة، مكوناً من موسى أبو مرزوق، وخبيل الحية، وعزت الرشق، وحسام بدران، وروحي مشتهى.

وأشارت المصادر المصرية إلى أن «ما تم طرحه خلال المفاوضات الأخيرة لا يمكن جديداً تماماً، لكن ربما يمكن تسميته بإعادة صياغة لبنود واتفاقيات كانت قائمة في اتفاق أكتوبر عام 2017».

غادر وفد حركة «حماس»، العاصمة المصرية القاهرة، بعد زيارة لمصر استغرقت ثلاثة أيام، أجرى خلالها جولة

مفاوضات مع المسؤولين في جهاز الاستخبارات العامة، وتخللتها زيارة الوفد لمصابي سيرات العودة الموجودين في عدد من المستشفيات المصرية.

وبحسب مصادر من «حماس»، الداخلية، جاءت صياغتها بعد بادرة تنفيذية جديدة، للمصالحة الداخلية.

جاءت صياغتها بعد سلسلة من المشاورات التي قادها وفد أممي مصري، بقيادة مسؤول الملف الفلسطيني في جهاز الاستخبارات المصري، اللواء أحمد عبد الخالق.

وقالت مصادر في حركة «حماس»: إن ما يمكن تسميته بالورقة الجديدة تحمل بوادر حسن نية، وربما يمكن البناء عليها، مشيرة إلى أن الوفد سيبحث ما جاء في مشاورات القاهرة، مع المؤسسة الثورية في الحركة، على أن يقدم رداً نهائياً عليها الجانب المصري

في غضون 10 أيام، موضحة أن الوفد سيعاود زيارة القاهرة خلال الأيام المقبلة.

يأتي هذا فيما بدأ وفد قيادي من حركة «فتح» زيارة للقاهرة، لاستكمال المشاورات مع المسؤولين في جهاز الاستخبارات



• هدم المحال التجارية في القدس

قوات الاحتلال تهدم محال تجارية شمالي القدس ... وأوروبا تدين

القدس ... وأوروبا تدين

عبر أطول خط أنابيب لضخ الغاز برا وبحرا في العالم.

و أن إسرائيل ستقوم بضخ الغاز الطبيعي عبر أنابيب تمتد عبر مياه المتوسط لمسافة 2000 كيلومتر إلى اليونان وقبرص وإيطاليا وبكلفة تقدر بـ8 مليارات دولار، ليكون هذا الخط الأطول من نوعه في العالم.

ووفقا للقناة الثانية الإسرائيلية، فقد استثمر الاتحاد الأوروبي 100 مليون دولار في بحوث الجدوى الاقتصادية للمشروع، وذكرت القناة الإسرائيلية أن الاتفاقات تمت بمبادرة من وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينز الذي طرح فكرته لأول مرة في مؤتمر للطاقة في أبو ظبي.

أن هذا الاعتقال هو الثالث الذي يتعرض له محافظ القدس خلال الشهر الحالي، بعد أن اعتقل على أيدي قوات إسرائيلية نهاية الشهر الماضي.

وأضافت الوكالة الفلسطينية أن «قائد المنطقة الوسطى» في الثامن من الشهر الحالي، أصدر قراراً عسكرياً بحق غيث، قضى بمنعه من الدخول أو التواجد في مناطق الضفة الغربية لسته أشهر، بدعوى التحريض وتشكيل خطر على «أمن الدولة».

من ناحية أخرى ذكرت وسائل إعلام أن تل أبيب وقعت على اتفاقات مع عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، لصفقة ضخمة تكفل بيع غازها الطبيعي إلى أوروبا

القرارات». وكانت الشرطة الإسرائيلية قد أعلنت الأربعاء الماضي أنها هدمت بالتعاون مع البلدية 18 مبنى و3 محطات وقود غير قانونية، في مركز المخيم بناء على طلب من الأهالي.

وعزت إسرائيل قرار الهدم إلى أن تلك المباني «مست بالنسج المعيشي للسكان وشكلت خطراً عليهم، وسببت أزمات مرورية خانقة، لم يحتملها السكان». في الوقت ذاته اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي محافظ مدينة القدس عدنان غيث، بعد اقتحام منزله في بلدة سلوان واقتادته إلى أحد مراكز التوقيف في المدينة.

وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية

أدان الاتحاد الأوروبي «بشدة» إسرائيل، بعد هدمها محال تجارية للفلسطينيين بجزيرة بناتها بلا ترخيص في مخيم شغفاط للاجئين شمالي القدس الأسبوع الماضي.

ونقل موقع اخباري بياناً للناطق باسم الاتحاد الأوروبي جاء فيه: «هدم المتاجر في شغفاط، وقع بعد بضعة أسابيع فقط من قيام بلدية القدس، بالترويج لمخطط بناء 800 وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي رسات شلومو وراموت».

واعتبر المتحدث أن «هذه الأعمال غير قانونية»، لافتاً إلى أن «الاتحاد الأوروبي يعارض أنشطة إسرائيل الاستيطانية، ويتوقع من حكومتها أن تتراجع عن هذه

العراق: السلطات تؤجل فتح المنطقة الخضراء

وسط العاصمة

أرجأت السلطات العراقية إعادة الفتح الجزئي للمنطقة الخضراء الذي كان مقرراً أمس الأحد. وأوضح المصدر أنه تقرر التريث في فتح المنطقة وربما هذا الأسبوع بأكمله حسب تعليمات من قيادات أمنية عليا، مشيراً إلى أن «عمليات رفع الحواجز الإسمنتية من بعض الشوارع في المنطقة الخضراء مستمرة». وفي وقت سابق قال مصدر في مكتب رئيس الحكومة العراقية: إن عملية فتح

المنطقة الخضراء ستكون جزئية وليست كلية. ودعا رئيس الوزراء العراقي إلى فتح المنطقة أمام المواطنين، مشدداً على ضرورة تنفيذ هذا الإجراء لكسر الحواجز بينهم. وكان رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، قد أمر خلال فترة ولايته بإعادة فتح المنطقة، التي لم يدم فتحها كل مرة سوى لأيام قليلة قبل أن يعاد إغلاقها.